

الليبرالية الأرستقراطية: مونتيسكيو

عناصر في السيرة الذاتية:

كان مونتيسكيو من الأتباع المباشرين لجون لوك و التوجّه الدستوري البريطاني. ففي كتابه *Essai sur le Pouvoir civil*، نجد في الوقت نفسه نظرية السلطة المحدودة بواسطة القوانين الأساسية الخاصة بالخير العام و الحرية الفردية، و التوزيع المشهور للوظائف باعتباره ضامنا للحرية. غير أن مونتيسكيو هو كذلك خليفة للتيار التقليدي الأرستقراطي، و الذي استعار منه جانبا من تصوّراته. فقد كان قريبا بالروح و العقل من فلون و سان سيمون و غيرهم.

فمن خلال ضمانه لالتقاء و تقاطع هاذين التيارين، فإن مونتيسكيو ربما يكون الخصم الأكثر خطورة للحكم المطلق. فوسيلة إضعاف السلطة خدمة لمصلحة الحرية الفردية لا تكمن في تحويل و نقل هذه السلطة (كما سيقترحه روسو)، و لكن تكمن في تقاسمها. غير أنه يمكن لهذا التقاسم أن يتم بطريقتين:

- الطريقة الأولى: يمكن أن يتم باتجاه عمودي، من خلال تواجد الكيانات الوسيطة *Corps intermédiaires* بين السلطة و المحكومين، و هاته الكيانات الوسيطة سيكون لها جزء من السلطة حسب التقاليد الأرستقراطية؛
- الطريقة الثانية: يمكن أن يتم على المستوى الأفقي، من خلال الاعتراف بسلطة تشريعية، سلطة تنفيذية و سلطة ثالثة سمّاها لوك سلطة اتحادية *Pouvoir Fédératif*، و التي ستكون عند مونتيسكيو سلطة قضائية، حيث يتم وضع السلطات جنبا لجنب بشكل تكون معه **موازنة لبعضها البعض *se faisant contrepoids***.

يعود نسب مونتيسكيو للعائلات النبيلة القديمة، وُلد في براد *Brède* بالقرب من مدينة بوردو الفرنسية سنة 1689. تابع مونتيسكيو دراسات كلاسيكية جيّدة و قانونية و كان متفوّقا فيهما. غير أنهما لم يقنعانه لأنه كان يبحث تحت الحروف عن "روح القوانين". سنة 1714، أصبح مونتيسكيو مستشارا في برلمان بوردو، ثم انطلقا من سنة 1716 رئيسا في مورتية *Mortier*. كما كان يقوم بتقديم محاضرات في أكاديمية بوردو في مواد علمية. فكتابه الأول *Lettres Persanes (1721)*، و بفضل بعض الجمل

الواردة فيه، قد ضمن له شهرة و مكانة مرموقة. من هذه الجمل: "الملكية هي حالة عنيقة و التي تتدهور دائما إلى استبدادية أو جمهورية؛ لا يمكن أبدا للقوة أن تكون مُتقاسمة بشكل متساو بين الشعب و الأمير، فمن الصعب جدًا الحفاظ على التوازن". بخصوص الملك، يقول: "أنه يُفَضِّل رجلا يغير له ملابسه أو يعطيه المنشفة، على رجل آخر يُخضع له مدنا أو يربح له معارك"؛ عن البابا كتب: "هو محبوب جماهير قديم نمدحه بالعادة"؛ عن البرلمانات يقول: "أنهم يشبهون تلك الآثار القديمة التي ندوسها بأقدامنا". قاده نجاحه إلى باريس أين فُتحت أمامه صالوناتها ليصبح عضوا في الأكاديمية الفرنسية سنة 1727. بسبب استقامته الفكرية، طموحاته العالية، و حب اطلاع قوي، قام بسفر طويل امتد لسنوات (بدأ بفيينا، المجر ليعود إلى البندقية و ميلان و غيرها من المدن الإيطالية، ثم هولندا و إنجلترا) و ذلك بهدف استكمال تكوينه، و رفضه الكتابة عن أشياء لم يلاحظها كما فعل بعض من سبقه.

من كل هذه السفريات، و في سنة 1734 قام بنشر ما بدا أنه جزء منفصل من إنجازاته الفكري العام تحت عنوان: *Considérations sur les causes de la grandeur et de la décadence des Romains*، أين ظهرت عبارة فصل السلطات و لو لم تكن هذه العبارة موجودة أبدا: "لقد قسّمت قوانين روما، و بحكمة، السلطة العامة إلى عدد كبير من الحكام الذين كانوا يساندون بعضهم بعضا، يوقفون بعضهم بعضا و يخففون من سلطة بعضهم بعضا". و كثمرة لعشرين سنة من المجهودات، و في سنة 1748 رأى كتاب *روح القوانين L'Esprit des Lois* النور. و في سنة 1750، أضاف له نصّا مُكمّلا بعنوان: دفاع عن روح القوانين *Défense de L'Esprit des Lois*، ليموت سنة 1755 في باريس.

بنية كتاب "روح القوانين":

إذا كان كتاب "السياسة" لأرسطو هو كتاب "روح القوانين" للعصور القديمة، فإن "روح القوانين" لمونتييسكيو هو "السياسة" للقرن الثامن عشر.

- منذ الفصل 2 من الكتاب 1، يبرز العنوان الآتي: *De la nature des trois divers gouvernements*. و انطلاقا من ذلك، ستحتل عملية تعريف الحكومات، تحديد طبيعتها و مبدئها مكانة مركزية. "فالقوانين" التي هي موضوع الكتاب حسب عنوانه العام، لن تعدو أن

تكون سوى نتائج و اشتقاقاات. فالفهرس يُبرز كيف أن تحليل أشكال الحكومات يحكم و يُوجّه كل الكتاب؛

- الكتاب 2، الذي يعتبر بداية حقيقية، يتناول فيه التمييز بين الحكومات و يدرس طبيعتها.
- الكتاب 3، يقوم فيه باختبار مبادئ الحكومات.
- الكتب من 4 إلى 7، يتناول بالدراسة نتائج وجود مختلف أشكال الحكومات: النتائج في مجال التربية الكتاب 4، في مجال التشريع الكتاب 5، بالنسبة لبساطة القوانين المدنية و الجزائية، شكل الأحكام، و إقامة العقوبات الكتاب 6، بالنسبة لقوانين محاربة الفجور، الرفاهية و ظروف المرأة الكتاب 7،
- الكتاب 8، يناقش و يدرس فساد و ارتشاء الحكومات.
- الكتابين 9 و 10، القوة الدفاعية و الهجومية.
- الكتاب 11، الحرية السياسية.
- الكتاب 12، الحريات الفردية.
- الكتاب 13، الضرائب.

أما باقي الفصل فقد تراوحت بين دراسة العلاقات بين الحكومات و الأعراف (الكتاب 19)، العلاقات بين الحكومات و التجارة (الكتاب 20)، علاقات الحكومات و السكان (الكتاب 24).

طبيعة، مبدأ و أشكال الحكومات:

يعترف مونتييسكيو أن الأشكال ما قبل الدولة يمكن أن تكون لها فائدتها و يستبدها، و أنها لا تعدو سوى مقدمة لعلم السياسة. **فهو يقول أنه يترك خارج اهتمامه و كتاباته المجتمعات التي ليست لها سلطة عليا محدّدة و قائمة.** فهو يستبعد من دراسته الشعوب البربرية، **الشعوب المتوحّشة، الشعوب التي تعيش على الصيد و الرعي؛ فهو لا يدرس و لا يختبر إلا الأشكال المكتملة، التي نعتبرها اليوم دولاتية بالمعنى الحقيقي للكلمة.**

يفضّل أرسطو جمع الشكّلين "الديمقراطية" و "الأرستقراطية" تحت مسمّى "الجمهورية"، باعتبارها دول تحكمها الكثرة، و تقسيم حكومة الفرد الواحد إلى "موناكية أو ملكية" و "استبدادية".

هكذا فإنه يقوم بتطوير معتبر للتحليل السياسي من خلال إدخال مفهومي جديدين، و اللذان يُفَرِّق بينهما بعناية: الطبيعة و المبدأ:

- ✓ "الطبيعة": طبيعة الحكومة هي ما يجعل أن هذه الحكومة هي ما هي؛ بتعبير آخر، فإن طبيعة الحكومة تُترجم بنيتها و الميكانيزم الخاص بها؛
- ✓ "المبدأ": هو ما يجعل الحكومة تتصرف، الطاقة الرئيسية التي تحرك المواطنين وتُشكِّل الروح العامة.

بعد تحديد و تعريف الطبيعة و تثبيت المبدأ، يقوم مونتيسكيو باستخراج سلسلة من النتائج الدقيقة المترتبة عن كل شكل من أشكال الحكومات. فمن "طبيعة" الحكومة تُشتق "القوانين السياسية"، أي تلك التي تميل إلى التنظيم الحكومي. بتعبير آخر، من طبيعة الحكومة يتحدّد القانون الدستوري. من "مبدأ" الحكومات تأتي القوانين المدنية و القوانين الاجتماعية. فهي قوانين تستهدف الحفاظ على بيئة ما و الأخذ ببعض التوجّهات، "المبدأ" يحدّد و يرسم القانون العام.

الجمهوريات:

وفقا للمصطلحات السابقة، فإن النظم التي يعتبرها مونتيسكيو على أنها جمهورية هي روما، أثينا و إسبرطة بالنسبة للعصور القديمة؛ و البندقية و جنوة بالنسبة للعصور الوسطى و الحديثة. حسب هذه الأمثلة، فإن مونتيسكيو يخلط تحت مسمى الجمهورية بين الديمقراطية و الأرستقراطية.

غير أن طبيعة و مبدأ هاتين الجمهوريتين ليس نفسهما.

❖ الجمهورية الديمقراطية: هي بطبيعتها تلك التي تكون السيادة فيها بيد الشعب كجسم، و الذي هو بطريقة ما صاحب السيادة (السيد)، و بأخرى المحكوم/الرعية. فالشعب ملك *monarque* لأنه يُطيع إراداته الخاصة التي يُعبّر عنها من خلال الانتخابات؛ و الشعب محكوم/رعية *Sujet* لأنه يخضع و يطيع حكّاما عيّنهم بنفسه.

يمارس مونتيسكيو و يُطبّق التمييز الفرعي بين "الديمقراطية المباشرة" و "الديمقراطية التمثيلية". يقول: "الشعب الذي له السلطة السيّدة يجب أن يفعل بنفسه كل ما يقدر عليه. أما الباقي فيقوم به من خلال وزرائه". هنا نجد أنفسنا أمام بذرة النظرية التمثيلية حين

يقول: " الشعب المثير للإعجاب في خياراته"، و لكن العاجز "عن اتخاذ القرار بنفسه حيال الفرص و ...".

إن مبدأ الجمهورية هو "الفضيلة *La Vertu*". و قد حدّد مونتيسكيو مفهومها قائلاً: "هي ليست أبدا فضيلة أخلاقية، و ليست فضيلة مسيحية، إنها فضيلة سياسية *vertu politique*". تتمثل الفضيلة الجمهورية في المواطنة الصالحة *civisme*. يمكن التعرف على هذه الأخيرة من خلال التفضيل التي يتم إعطائه للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة، من خلال حب القوانين و الوطن. كما أن الفضيلة تعني كذلك المساواة و التقشّف. حب المساواة يحد من الطموح إلى الرغبة لوحدها ، إلى الشرف الوحيد لتقديم خدمات أفضل لبلدك من المواطنين الآخرين. "حب التقشّف يحد من الرغبة في الحصول على الاهتمام اللازم لعائلته وحتى ما لا لزوم له لبلد المرء". إن عمل الفضيلة الجمهورية على استبعاد حب الثروات التي تنتج منها سلطة و التي لا يستطيع مواطن ما أن يستعملها لنفسه. لأن هذه الفضيلة هي شيء بسيط، إنها حب الجمهورية.

من هنا تتبع الخصائص الرئيسية للتشريع الخاص بالجمهورية: **يجب على القوانين أن تحافظ على المساواة؛ أن تحافظ و تحمي كذلك نقاء و طهارة الأخلاق. إن الجمهورية بالنسبة لمونتيسكيو كما هي بالنسبة لعصره، ما هي إلا نظام خاص بالدول ذات الأبعاد المحدودة أو الضعيفة، أي الدول-المدن *Les Etats-Cités*.**

❖ **الجمهورية الأرستقراطية *République Aristocratique*:** تتحدد من خلال طبيعتها القائمة على أن السيادة بيد عدد معيّن من الأشخاص. جزء فقط من الشعب له السلطة السيّدة؛ أما الباقي من الأشخاص فإنهم حيال هذا العدد من الحكام يشبه حالة الموناركية/الملكية، أي حالة الرعايا حيال الملك. تقوم هذه الجمهورية الأرستقراطية على أن انتخاب الحكّام يكون عن طريق الاختيار و ليس القدر؛ كما نجد إقامة مجلس شيوخ لتسوية الشؤون التي يتعذّر على طبقة النبلاء معالجتها.

أما بخصوص مبدأ النظام الجمهورية الأرستقراطي، فهو كذلك الفضيلة، لكنها ليست تلك التي تحمل مفهوم المواطنة الصالحة *civisme* و لكن مفهوم الاعتدال *La Modération*، لأنه من دون الاعتدال فلا يمكن لجمهورية أرستقراطية الاستمرار في الوجود. فالاعتدال

من جانب الأقوياء و الكبار سيتترك للشعب جزءا من التأثير و النفوذ؛ و إلا سيكون ضروريا إيجاد ديكتاتوريين أو محققين/مفتشين *Inquisiteurs* و الذين، إذا استدعت الضرورة، سيعودون بالدولة إلى الحرية من خلال استعمال العنف؛ يجب تعويض عظمة الحُكّام بإيجاز و تقصير مدة حكمهم؛ يجب، في الأخير، تحقيق العدالة للشعب و إنصافه. إذا لم تكن القوانين قد أقامت منبرا مدافعا عن الشعب *Tribun*، فيجب أن تكون نفسها هي هذا المنبر.

الملكيّات *Les Monarchies*:

يضم هذا الوصف في الوقت نفسه كل من الملكيّات بالمعنى الصريح للكلمة و الاستبداديات:

❖ 1- عندما يتحدث مونتيسكيو عن الملكية/الموناركية فإنه يأخذ بعين الاعتبار فقط الدول

المعاصرة الكبرى، و يستبعد ملكيات العصور القديمة *les Monarchies de l'Antiquité*.

طبيعة الموناركية أو الملكية هي أن السلطة صاحبة السيادة تكون بيد فرد واحد حاكم

بواسطة قوانين ثابتة و قائمة. "العاهل أو الملك هو مصدر كل سلطة سياسية و مدنية،

لكنه لا يمتص كل السلطة، لأن الملكية/الموناركية ما زالت من طبيعتها أن لها سلطات

وسيطّة، خاضعة و تابعة *pouvoirs intermédiaires, subordonnés et*

dépendants (تم إضافة كلمة "تابعة" تبعا لطلب الرقابة *La Censure*) تمنع الإرادة

الآنية و المتقلّبة للفرد الواحد، و تضمن استمرارية و ثبات القوانين الأساسية".

إذن، فالموناركية حسب مونتيسكيو قريبة من تلك التي أرادها كل من فنلون، بولانفيليه، سان

سيمون *Saint-Simon Fénelon, Boulainvilliers*. أما السلطة الوسيطة الأنسب

فهي سلطة رجال الدين؛ الأكثر طبيعية هي سلطة النبلاء، و السلطة الثالثة هي سلطة

منوطة بالقضاة الذين يحفظون إيداع القوانين و يُذكّرونها للأمرء.

أما مبدأ الموناركية فيكمن في "الشرف *L'Honneur*"، أو بالأحرى *Les*

Honneurs. "الشرف يمكن أن يقود إلى الهدف الذي تريده الحكومة مثله في ذلك مثل

الفضيلة نفسها. في كل الأحوال، فهو يحفظ الكرامة و الطاعة. بالفعل، فإن الشرف يُملّي

علينا أنه لا يجب أبدا على الأمير أن يُلزمنا بفعل يُلحق بنا الخزي و العار، لأن هذا الفعل

المُخزي سيجعلنا غير قادرين على خدمته". تبعا لذلك، الملكية تعني عدم المساواة و الامتيازات. ستكون القوانين هي الحارسة أو الضامنة: فهي تضمن لرجال الدين الملكية الهادئة لممتلكاتهم، و الممارسة الحرة لولايتهم القضائية؛ كما أن القوانين ستعطي للنبل امتياز الأراضي و تمنعهم من ممارسة التجارة.

❖ 2- مع الاستبدادية يكتمل وصف و تحليل النظم السياسية بشكل عميق. بالنسبة

لمونتيسكيو فالاستبدادية هي النظام الموجود لدى الأتراك – على الأقل كما يتصوره، كما كان في القديم في أعرف الفرس – و بعض دول شمال أوروبا، روسيا بشكل خاص.

طبيعة هذا النظام هو أن العاهل/الملك يحكم من دون قانون و بإرادته و رغبته. علاوة

على ذلك، فإنه في غالب الحالات ليس من يحكم، فليس لديه الوقت الكافي لذلك؛ فهو يقضي أغلب أوقاته في الحريم، و يضع الشؤون الجدية تحت تصرف وزير من وزرائه.

أما مبدأ هذا النظام فهو الخوف/الخشية La Crainte مع ردود الفعل التي تولدها. هنا

فإن الملاحظة التي يقدمها مونتيسكيو عميقة بشكل خاص. فهي تحتوي بالفعل على السر الكامل للدعاية الديكتاتورية. بالطبع فإن مونتيسكيو كان متشدداً مع النظام الاستبدادي، و الذي كان يعتبره عنيفا و قائما على التبذير. في هذا الصدد، كتب: "عندما يريد متوحشو لوزيانا الحصول على الثمار، فإنهم يقطعون الشجرة من أسفلها و يقومون بجني ثمارها. هذا هو النظام الاستبدادي".

لا يمكننا إلا أن نعترف لمونتيسكيو أنه ذهب بعيدا في دراسة الحكومات مقارنة بما تم من دراسات حتى الفترة التي كتب فيها. فمن خلال إدخال مفاهيم "الطبيعة"، "المبدأ"، و كذلك من خلال المنطق الذي أعطاه للقوانين التي تنتج عن ذلك، فإنه يقدم تفسيراً للحكومات.

إنه علم سياسي إيجابي بشكل صارم. هدفه الوحيد هو تحديد سمات الحكومات، و فحصها محققة في التاريخ، و تعداد و تحديد الظروف الأخلاقية و المادية التي يعتمد عليها تأسيسها، و ترقيتها، و عظمتها، و انحطاطها أو أفولها. لا يعترم مونتيسكيو أن يكون مُصلحا. إذ يجب، حسب تقديره، دراسة الشيء السياسي كما هو، مشروحا و ليس محكوما عليه. "أنا لا أبرر الاستعمالات"، و "لكن أقدم الأسباب" كما كتب.

النظم السياسية التي موضوعها هو الحرية:

لم تكن الملكية الفرنسية تحوز على إعجاب و تقدير مونتيسكيو. كما أن ما وجد في مدن جنوة و البندقية من رشوة و فساد ذكّره بذلك الفساد الذي تركه وراءه على ضفتي نهر السين في إطار نظام ملكية الوصاية *la monarchie de la régence*. بالمقابل، فإن إنجلترا ستمثّل له نظام الحرية بامتياز. سيشكّل هذا منعرجا في كتاب روح القوانين في الفصل 6 المشهور من الكتاب 11 حول الدستور الإنجليزي الذي تشكّل من دون شك انطلاقا من سنة 1734. هنا سيتخلّى مونتيسكيو عن وضعيته كملاحظ محايد ليصبح مناصرا قويا.

لقد كانت النتيجة الأولى لهذا الإعجاب المخصّص للدستور الإنجليزي هو التخلي عن التصنيفات التقليدية و التوجّه نحو اقتراح تصنيف جديد تكون الحرية معياره الأساسي:

■ *Les républiques ne sont pas des Etats libres de leur nature*: الجمهوريات ليست دولا حرة بطبيعتها. هنا، الشرح يذهب بعيدا. سيلاحظ دوركهائم أن عدم قدرة الجمهورية على تحقيق الحرية يرجع، وفقًا لمونتيسكيو، إلى حقيقة أنها نظام غير متمايز اجتماعيًا *un régime socialement indifférencié*، ونظامًا قائمًا على المساواة *égalitaire*، ونظامًا جماهيريًا *un régime de masse*، حيث أن جميع أجزائه متجانسة. يتم وضع العناصر جنبًا إلى جنب و ليس وفقا لتسلسل هرمي. إنه يحقق المساواة و ليس الحرية.

■ النظام الملكي ليس بالضرورة موضوعه هو الحرية. فيمكن أن يميل إلى المجد الوحيد للدولة أو الأمير. ثم يبتعد أكثر فأكثر عن الحرية و حتى ينفصل عنها تمامًا، عندما تنحرف و تنحط إلى الاستبداد. لكن النظام الملكي يجعل الحرية ممكنة. من الناحية الاجتماعية، يشرح دوركهائم مرة أخرى، إنه النظام الذي يكون فيه تقسيم العمل الاجتماعي أكثر تقدمًا. فبنيته الاجتماعية متميزة من خلال تعدد الأجسام الاجتماعية و الوظائف و الشروط؛ البعض يسن القوانين و البعض الآخر يطبقها. البعض يحكم، و البعض الآخر يقاضي، و لا يستطيع أحد أن يبتعد عن وظيفته، و لا يتعدى على وظيفة آخر. الطبقات الاجتماعية تجعل سلطة الملك

معتدلة. بفضل قوتها فهي قادرة على مقاومتها. تعمل أجهزة الجسم الاجتماعي على تلطيف (اعتدال) السلطة الملكية و تلطيف نفسها بنفس الطريقة.

إن فصل السلطات *La Séparation des Pouvoirs* ليس له تطبيق واحد خاص بالأجهزة الحاكمة، و لكنه مبدأ عام تماما: الموناركية هي نمط الحكومة الحرة لأنها نظام التمايزات و الفصل و التوازنات. هكذا فإن الموناركية تميل إلى أن تكون نظاما ليبراليا. فيمكنها أن تكون كذلك بالمصادفة أو الخطأ بسبب التاريخ و الظروف؛ كما يمكنها أن تكون نظاما ليبراليا كذلك بشكل إرادي بفضل ترتيب و تنظيم المؤسسات. فلن يتم الاكتفاء بالواجبات التي يفرضها الضمير أو النصائح التي يقدمها العقل. سيتم تقاسم السلطة. سيكون هناك حرية سياسية لأنه سيتم الحفاظ على كيانات من أعلى إلى أسفل الأمة، أو كما يقول مونتيسكيو " رُتب وسيطة *des rangs intermédiaires* "؛ لأنه في القمة سيتم إقامة فصلا للسلطات. "الحرية لا توجد إلا في إطار الحكومات المعتدلة"، فهي ليست دائما في الدول المعتدلة. و تكون موجودة عندما لا يتم التمادي و التعسف في استعمال السلطة. **و لكي لا يتم التعسف في استعمال السلطة يجب، و من خلال ترتيب الأشياء، أن السلطة توقف السلطة *le pouvoir arrête le pouvoir* وفقا لمقولة أو حكمة أساسية وردت في روح القوانين.**

أولا و قبل كل شيء، فإن مونتيسكيو يستعيد ثلاثية جون لوك: سلطة تنفيذية، اتحادية و تشريعية. بعد ذلك، و من دون تفسير أو تبرير يقوم بإخفاء و استبعاد السلطة الاتحادية، ليضع مكانها السلطة القضائية، ثم يقوم بإخفائها و استبعادها هي الأخرى من خلال جعلها "غير مرئية و عديمة الفائدة". ليُبقى بعد ذلك على السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية اللتان تتوزعان على غرفتين. "إذن هذا هو الدستور الأساسي الذي نتحدث عنه. يتشكّل الجسم التشريعي من جزأين، أحدهما سيحافظ على الآخر من خلال صلاحياته المشتركة لمنع الآخر. كلاهما سيكونان مترابطان بالسلطة التنفيذية، و التي ستكون بدورها كذلك مرتبطة بواسطة التشريعي". في الأخير، و دائما تحت مسمى السلطات، فإن الأمر يتعلق بالبرلمان الإنجليزي: غرفة العموم *Chambre des Communes* و غرفة اللوردات *Chambres des Lords*، الملك (أو ملكة). " يجب أن تُشكّل هذه القوى الثلاث الراحة أو التراخي/السكون؛ و لكن، بسبب الحركة الضرورية للأشياء، سيُجبرون على الذهاب، وسيُجبرون على الذهاب معًا". توقف مونتيسكيو عند النقطة التي وصل إليها الدستور الإنجليزي نفسه في عصره، غير أنه يلمح آنذاك دور المكتب *Le Cabinet* كجهاز سيسمح للسلطات أن "تسير معا أو بشكل متجانس".

المراجع المعتمدة

- جورج سباين، *تطور الفكر السياسي. الكتاب الرابع*، ترجمة: راشد البراوي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010.
- Dmitri Georges Lavroff, *les grandes étapes de la pensée politique*, Paris : Dalloz, 1993, 625 p.
- Marcel Prélôt, Georges Lescuyer, *Histoire des idées politiques*, Paris : Précis Dalloz, 1959, 865 p.